إلى قيادات السلطات المحلية

عبدالله علي سلطان

● تلتقي القيادات المحلية في عموم الجمهورية في العاصمة صنعاء .. وهو لقاء لاشك مهم جداً .. وتأتي أهمية اللقاء من معرفة مسبقة .. أن أي لقاء في شكل مؤتمر أو ندوة أو أياً كان المستوى ولأي قطاع من القطاعات .. تأتي أهميته من التالي:

١- انه يقيم ويقوم فترة مضت ويقف على سلبياتها وإيجابياتها.

٢- انه في ضوء تقييم المرحلة المنصرمة يضع التصورات أو البرامج لمرحلة مستقبلية.

وحسب المصداقية والأمانة والوضوح والشفافية في التقييم لفترة مضت.

وتبعاً للمصداقية والوضوح والشفافية والموضوعية في وضع التصور لفترة قادمة سوف تكون نسبة النجاح عالية والانجازات المحققة كبيرة .. خاصة إذا تمثلت القيادات والآليات التنفيذية للسلطة المحلية بالممارسة الامينة والسلوك الصادق في أدائها وفي حدود اختصاصاتها وصلاحياتها المخولة بالقانون ولائحته التنفيذية .. وإدراكها أن القانون ولائحته يشدد على اختصاصاتها التنموية .. إلى جانب الرقابة والمحاسبة وسحب الثقة «العزل» لأي موظف عام يخل أو يستغل الوظيفة العامة .. لأهداف شخصية، مخالفاً القانون واللوائح والأنظمة ،وصلاحية العزل غير مخولة إلا بعد المساءلة والإدانة، وترك الفرصة للموظف للدفاع عن نفسه والرد على التساؤلات والتهم الموجهة إليه.

وفرصة جميلة وقيادات المجالس المحلية تلتقي في العاصمة صنعاء أن نضع أمامها العلاقة فيما بينها وبين فروع ومكاتب الوزارات في المحافظات وفروعها في المديريات .. وهي علاقة تميزت في الفترة الماضية بالتداخل في الاختصاصات والتصادم بصورة دائمة .. إضافة إلى أن المعاملات والإجراءات المالية صارت أكثر تعقيداً، وأشد صعوبة.

وعليه يفترض أن تحاسب وتعاقب على ذلك الوحدات الحسابية .. بدلاً من أن تكافأ .. لأن الرديات التي اسمتها وفورات .. هي مبالغ مرصودة لمشاريع ونفقات تشغيل لم توظف في مكانها ولما رصدت له، وسببت الكثير من المشاكل والإعاقة وعدم الانجاز لكثير من الأعمال.

نأمل أن يناقش لقاء المجالس المحلية هذه المشاكل ويخرج بحلول وتصورات واضحة وشفافة لطبيعة العلاقة التي يجب أن تكون متعاضدة ومتكاملة ومتعاونة بين المجالس والمكاتب التنفيذية .. وأن تتجه المجالس أكثر إلى التنمية المحلية .. وفي التنمية والتطوير الحضري فليتنافس المتنافسون.

إلى أين تؤدي هذه الأوضاع؟

◁ الأوضاع العربية والدولية تمر بظروف معقدة تصعب رؤية أبعادها وأعماقها والأسباب التي أفضت إليها، فالأوضاع في الوطن العربي، هي كما نراها، ولا نحاول الاقتراب مجرد الاقتراب من جوهرها وتفاصيلها، ونشير فقط إلى مواقعها وبقية التفاصيل معروفة للجميع.

فهناك ثلاث بؤر هي على الترتيب: فلسطين المحتلة، والعراق، وغرب السودان .. ولئن كان حظ المنطقة العربية قد تمثل في هذه البؤر الثلاث، فإن هذا لايعني أن بقية العالم في منأى عن مثل هذه التعقيدات، فبالإضافة إلى قبرص في القارة الأوروبية هناك مشكلة معقدة ظهرت للتو في إحدى دول الاتحاد السوفيتي سابقاً.

محمد الزبيدي

فعلى الرغم من أن هذه المشكلة حديثة العهد إلا أنها تصاعدت في سلم التعقيد بسرعة فائقة، فانشغل بها الشرق إن بقيت هذه التسمية قائمة والغرب وباتت تهدد بأمور الكل يكره حدوثها .. فلا أحد يريد أن تزج جمهورية أوكرانيا بنفسها في حرب أهلية، ولا أحد يريد تفككها، وذلك على الرغم من أن الأحداث الخارجية كان لها الفضل في إشعال فتيلها.

وإذا ماأجلنا الطرف على القارة الأفريقية فإننا نجد أنها تحظى بنصيبها في: ساحل العاج، وفي الكنغو، وفي السودان، وفي الصومال، وفي نيجيريا .. وغيرها.

وإذا ماانتقلنا إلى أماكن أخرى في آسيا فإننا نجد اضطرابات في أكثر من مكان في أفغانستان، في كشمير، في بنجلاديش في سريلانكا، في آتشي بأندونيسيا.

هذه الأوضاع المضطربة في عالم اليوم الذي انكمشت أبعاده وبات في حجم القرية الصغيرة قد جعلت بعض الزعامات تستسهل قيادته إلى أين يسير، وماهو مستقبله، وماهي الأهداف والغايات التي يتوجه إليها.

الأسئلة كثيرة، ولكن لأحد يملك الإجابة حتى القوى التي كان يعتقد الناس أنها بحجمها وقوتها العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية سوف تكون متزنة يقتدي بها الكثير من دول العالم فإذا بها تنزلق إلى قوانين الغاب قبل غيرها وهو أمر يثير الاستغراب، وذلك من حيث أن كبير الأسرة هو المعني برعاية أفراد أسرته صغيرهم وكبيرهم.

ومن هنا اختلت الموازين وانفرط عقد الشرعية الدولية، وذلك على الرغم من السعي إلى تحقيق مايسمونه بالعولمة وإذا كانت هذه هي صورة العالم في بعديها السياسي والأمني فما هي الصورة الاقتصادية ياترى؟

من المعروف أن الاقتصاد العالمي قد أفلت من عقاله وبات رهناً بالصدف بعد أن دبّ الوهن إلى جسمه فبات يعاني من أمراض مزمنة كان أبرز أسبابها غياب العدل وتغلب الأنا فلا نسمع إلا ملايين العاطلين في كل الدول وبلا استثناء ودون فرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة ،والاقتصاد وأمراضه وعوارضه قد يكون هو المسؤول الأول عن الصراعات الموجودة على الخارطة العالمية ولايغيب عن بالنا أن الحربين العالميتين: الأول والثانية كانت أسبابهما اقتصادية بالدرجة الأولى.

وإذا مانمعنا النظر والتأمل في الخارطة العالمية فإننا نجد أن أعداد القوى العاطلة في دول العالم في ازدياد مضطرد، وهذا الاضطراد نجد أنه قد أخذ صفة الاستمرار ونجد أنه يجلب معه عدداً من الظواهر السلبية ومنها التضخم والركود وكلها مؤشرات تدفع إلى التساؤل عن مستقبل العالم وإلى أين يمضي؟

وهل العولمة تعني تعميم الفقر وانكماش الثروة في أيد لاتساوي نسبة تذكر تماماً، كما أنكمش العالم -كما يقولون- إلى حجم القرية الصغيرة.

ولقد قيل إن ثلاثمائة وسبعين ألفاً يملكون معظم الثروة، وأن مائتين وأربعين ألفا يملكون نصف ثروة العالم الاقتصادية.

وقد نلاحظ أن مثل هذه الأعداد لاتساوي شيئاً من نسبة سكان العالم، ومن هنا يختل التوازن وقد قالوا: إن العدل مفقود بين شمال العالم وجنوبه، وأن الأول يساوي من حيث الكثافة السكانية ٢٠٪ ويستحوذ على ٨٠٪ من الثروة في حين أن الثاني يساوي ٨٠٪ من الكثافة السكانية لكنه لايحصل إلا على ٢٠٪ من الثروة بل وربما أقل من هذه النسبة.

ومن يدري فقد تكون الاضطرابات التي تشهدها العديد من دول وشعوب العالم مترتبة على هذه الأوضاع الاقتصادية الفاقدة والمفتقرة لأبسط معاني العدل.

وهناك حكمة خالدة يجسدها الانسان في المكاتب الإدارية تقول: «إذا دعتك قدرتك على ظُلم العباد، فتذكّر قدرة الله عليك»، و«العدل مادام عمّر، والظلم مادام دمّر».

تركيا .. والرهان على الغد

د.منى حداد

إلا أن نشطاء حقوق الإنسان يجادلون بأن هذا التحليل يقلل من أهمية الدوافع المحلية من أجل التبديل. ليست المطالب من قبل الاتحاد الأوروبي وحدها هي التي دفعت الحكومة التركية لاتخاذ تلك الخطوات. فالرأي العام قد قام بدور كبير وهذا يدل على أن تركيا باتت دولة ديمقراطية حقاً أكثر مما يعتقد أغلب الأوروبيين.

تتذكر بنيار الكاركان العاملة مع منظمة نساء من أجل حقوق الإنسان للنساء، تتذكر بفخر الحملة القوية أواخر التسعينيات للمطالبة بإصلاح القانون المدني التركي، ومن المقترحات الأساسية وقتها منح النساء حقوقاً موازية للرجال في ملكية الأسرة وانهاء ضرورة حصول المرأة على موافقة من زوجها إذا رغبت بالعمل. ويؤكد القوميون والمتدينون حصول تطورات سينتج عنها زيادة معدلات الطلاق في المجتمع التركي. وقتها كانت الحكومة التركية تحاول جاهدة الحصول على عضوية الاتحاد وحققت منذ عام ١٩٩٩م اعترافاً من زعماء الاتحاد الأوروبي بأن تركيا تعد «دولة مرشحة».

تقول الكاركان: «كان علينا أن نقاتل بالاعتماد على قوتنا نحن ١٢٠ منظمة نسائية من كل أرجاء تركيا تظاهرت وانتصرنا». ويشير نشطاء آخرون إلى التظاهرات التي شهدتها تركيا لإلغاء قرار الحكومة بالسماح للقوات الأمريكية باستعمال الأراضي التركية لاجتياح العراق.

وبالرغم من أن رأي النخب، بما في ذلك أكبر الصحف ومحطات التلفزيون كانت تأزر الحكومة، فقد كان الرأي العام ضد هذا القرار. البعض رأى في الغزو حربا ضد بلد مسلم. وآخرون توقعوا أن تقود الحرب على العراق إلى القلاقل وأن ذلك سيؤثر بقوة على الاقتصاد التركي مثلما حصل في حرب الخليج الأولى.

يقول سنان جوكجين منسق مشروع الفرع التركي لجمعية مواطني هلسنكي وهي منظمة أوروبية للدفاع عن الحقوق المدنية: «كانت المعارضة لعبور القوات الأمريكية الغازية الأراضي التركية مسألة فاجأتنا وكان علينا أن نتحرك بسرعة قبل أن يتطور السجال إلى فوضى. لقد شكلنا تحالفاً عريضاً».

اقنعت التظاهرات في الشارع البرلمان التركي برفض الموقف الحكومي. يقول جوكين: «كانت المرة الأولى التي يصوت فيها أعضاء البرلمان بهذه الكثرة ضد زعماء أحزابهم». لقد كان مشهداً رائعاً للديمقراطية. هذا التصويت جعل تركيا التي كانت تقليدياً حليفاً قوياً للولايات المتحدة تقف إلى جانب المانيا وفرنسا وهما المعارضان الأوروبيان الأساسيان للحرب على العراق. وعزز أيضاً توجه تركيا نحو سياسة خارجية أكثر توازناً وعلاقات أفضل مع إيران وجيرانها العرب بدلا مما يسميه ضياء يونس البروفيسور في العلاقات الدولية «المثلث الأمريكي الاسرائيلي التركي». كما أن تحول تركيا في سياساتها الخارجية من المواقف الصدامية إلى التوافقية كان واضحاً بخصوص مسألة قبرص حيث العسكر الأتراك أنفسهم بدلوا نهجهم وأيدوا خطة السلام التي قدمتها الأمم المتحدة.

إلا أن إمكانية أن تصبح تركيا نموذجاً للدول الغربية كدولة ديمقراطية علمانية تحترم الحريات الدينية أمر مشكوك فيه. فالدول تتطور وفقاً لديناميكياتها الخاصة بها بالارتكاز على ثقافتها وتاريخها ومطالبها الداخلية للتغيير. فلا الإصلاح ولا الثورة يمكن استيرادها من الخارج. إلا أن جماعات المجتمع المدني الجديدة في تركيا بدأت بالفعل في تطوير علاقات مع جيرانهم بغض النظر عما إذا كانت تركيا ستصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي أم لا، تبدو فكرة الاتحاد الأوروبي في أن يستعمل تركيا «جسرا» نحو الشرق الأوسط فكرة تبسيطية. بعض أقوى المدافعين عن الالتحاق بالاتحاد الأوروبي يجادلون بأنه حالما تصبح تركيا داخل الاتحاد الأوروبي، فإن الدول الغربية ستصبح أقل اهتماماً بها. فهذه الدول تبرم معاهدات الشراكة مع بروكسل على النحو الذي تريده على كل حال. و«الجسر» الأفضل للاتحاد الأوروبي ليدخل الشرق الاوسط هو إيجاد سياسة أقوى وأكثر استقلالا نحو النزاع الفلسطيني الاسرائيلي.

كما أن على الاتحاد الأوروبي أن يعطي ملايين الأتراك والأكراد والعرب الذين يعيشون فيه حقوقاً متساوية مع الآخرين. وأولئك الملتزمون بتعاليم الإسلام يجب أن يمارسوا طقوسهم بحرية وبكرامة كاملتين. وهذا من شأنه أن يثير إعجاب المجتمعات الإسلامية المجاورة للاتحاد الأوروبي أكثر من إدخال تركيا في الاتحاد.

إلا أن هذا لا يعني بطبيعة الحال أن حرمان تركيا من العضوية لن يكون له أثر. على الرغم من أن عضوية الاتحاد الأوروبي كما يجادل البعض لم تكن هي التي بدأت عملية التحول اللبيرالي فإن نشطاء حقوق الإنسان في تركيا يقولون إنها بالتأكيد قد سرعتها. وهؤلاء يريدون لهذا التحالف مع أوروبا أن يستمر ويبدون الحماس لوعد المفوضية الأوروبية ببدء حوار مع المجتمع المدني التركي وليس مع الحكومة فقط.

لقد قطع الاتحاد الأوروبي شوطاً بعيداً نحو قبول تركيا فيه بشكل يجعل من رفض عضويتها الآن خيانة للديمقراطيين الأتراك ورسالة بشعة للمنطقة والعالم الإسلامي. وستفسر على نطاق واسع بأنها ضربة للإسلام في «صراع الحضارات». إن كل كردي في تركيا تقريباً قد اختار الاتحاد الأوروبي ليكون فرصته الأفضل للحصول على القبول والاحترام لهويته. والأتراك هم أكثر انقساماً، إلا أن الغالبية فيهم تريد عضوية الاتحاد الأوروبي. وبعد أعوام طويلة من تكرار القول «نعم بشرط» و«نعم إذا»، لا يمكن لأوروبا الآن أن تقول «لا».

■،، الشك وقلة الصبر لا يزالان يلقيان بحملهما على اسطنبول، المدينة التركية الأكثر أوروبية على الرغم من حصول تركيا على أفضل تقييم تحصل عليه حتى الآن لترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي. فقد تقدمت المفوضية الأوروبية بتوصية لقمة زعماء الاتحاد التي ستنعقد في ديسمبر الجاري بضرورة تقرير الشروع بمفاوضات الانضمام. وعلى الرغم من أن المحادثات بحد ذاتها ستأخذ سنوات، مثلما يحدث مع كل مرشح للعضوية، إلا أن انتظار تركيا على الأبواب الذي دام عقداً من الزمان يبدو أنه قد انتهى أخيراً..

إلا أن الأتراك من أنصار الانتساب للاتحاد يعبرون عن عدم قناعتهم بعد بدلاً من الاحتفال بهذا التطور. إذ رغم أن القمة ستقول نعم من جهة المبدأ فإنهم يخافون من أنه لن يتم تحديد موعد رغم الوعود السابقة بأن المفاوضات حالما تبدأ فإنها ستتابع «دون تأخير» ويرى هؤلاء تزايداً لحالة الريبة حيال المانيا وفرنسا، ويشيرون إلى تحذير المفوضية من أن بروكسيل يمكن أن تعلق المفاوضات من طرف واحد في أي وقت كما يسمعون أصواتاً تقترح منح تركيا مكانة خاصة أم شراكة متميزة عوضاً عن العضوية الكاملة.

أشار وزير الخارجية التركي عبدالله غول خلال مؤتمر للخضر من أعضاء البرلمان الأوروبي: «من المهم عدم وضع مزيد من التحفظات بصعب علينا قبولها بحيث تصبح آليات التحول ذاتها حجرات عثرة».

تسود خارج تركيا نظرة شائعة تقول: الدافع الرئيسي لتركيا وراء السعي لدخول الاتحاد الأوروبي هو الاقتصاد وأن الاتحاد الأوروبي قد استعمل حلم الرخاء الاقتصادي الذي يمثله للحصول على تبدل سياسي من قبل تركيا.

بالتأكيد أن الحكومات التركية قد بدأت المضي على طريق الإصلاح السياسي في الأعوام الأخيرة، وأن أكثر هذه الحكومات تنفيذاً للاصلاح السياسي كانت الحكومة الإسلامية المعتدلة التي حققت فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة الأخيرة منذ سنتين، فقد عملت هذه الحكومة على فرض قوانين تمنع التعذيب وتلغي محاكم أمن الدولة وتقلص الدور السياسي للعسكر.

من سيتغير؟

ابراهيم بن عبدالله المعمري

● لدى فرنسا تجربة مع التغيير في الشرق الأوسط انتهى بعضها بنكسات، فقد جاء نابليون بونابرت الى مصر بحجة تغيير ثقافة الشرق، فذهب نابليون وبقيت مصر كما هي، تأثرت ببعض التغيير لكن كل شيء بقي شرقيا، بطعمه ولونه ورائحته.

ومرت السنوات وكررت نفس التجربة مع الجزائر، فقد جاءت بنفس الشعارات.. التغيير والتحديث وانتهت بنكسة كبيرة، مات مليون شهيد جزائري يدافعون عن ارضهم، ورحلت فرنسا وبقيت الجزائر شرقية وعربية واسلامية، رحلت وبقي الشرق شرقا، والغرب غربا.. وحين جاءت الولايات المتحدة الى المنطقة بنفس حجة التغيير كانت فرنسا تقف ضد المبدأ وأية خطوة لفرض ثقافة معينة بالقوة.. كانت تدرك من دروس الماضي ان مثل هذا المنطق مضيعة للتاريخ ولا جدوى منه، قد يكون ناجحا في بداياته، لكنه مع الوقت سيدفع من يتبناه ثمناً باهظاً من الأرواح والمال..

في التاريخ يأتي الغزاة والمحتلون من البعيد، يمكثون سنة او عشرا او حتى مئات.. ثم في النهاية يرحلون وتبقى الارض لأصحابها الذين ولدوا فيها منذ آلاف السنين.. وتبقى ثقافتهم كما هي في الأصل. وان تغيرت فبسبب التطور والتقدم لا بالقوة.

تعلمت فرنسا ذلك مع نابليون في مصر ومن تاريخ احتلال الجزائر والآن تذكّر بذلك الولايات المتحدة التي تريد ان تجرب هي حظها بعد "أوروبا القديمة".. تريد أن تجرب فهل ستتغير المنطقة ام هي ستتغير؟! كل ذلك يحتاج ردحا من الزمن قبل ان نعرف!.

أخطاء تاريخية

سالم الجهوري

■ يخطئ من يعتقد ان الواقع يتطابق دائما مع الخطط النظرية (أي التي على الورق) وعلى من يعاكس هذه النتيجة ان يعود الى الاحداث المهمة التي هزت العالم على الأقل بدءا من القرن الثامن عشر والحملات الصليبية على المشرق العربي ثم الاستعمار البرتغالي والهولندي والانجليزي والفرنسي كما روت كتب التاريخ ومقدمة تقسيم الوطن العربي الى دويلات لزرع اسرائيل ورسائل مكماهون المعتمد البريطاني في القاهرة وكيف استطاع ان يظلل العرب والعدوان الثلاثي على السويس وحرب فيتنام.

إلا أن القوى الغربية لاتستخلص العبر مما حدث ودائما ما تغويها اهداف مصالحها عن حالة الواقع.

اليوم يتكرر فشل آخر لهذه القوى في العراق ليضاف الى المشاهد السوداء امام العالم في الوقت الذي ينادي فيه بالسلم، قوات التحالف تعاني الامرين بعد ان وضعت نفسها طواعية بين المطرقة والسندان.. فقبل عام وتسعة اشهر كانت الصورة وردية امام هذه القوات الغازية حتى وطأت قدمها ارض الرافدين لتتحول وردية الحلم الى قلق واضطراب لقادة هذا التحالف، وبعد ان ضربت بالمواثيق والقوانين وذهبت في طريقها لفرض القوة متجاهلة ارادة العالم.. اليوم تستجير بالعالم للخلاص مما هي فيه وبعد ان وعدت باستقبال الفاتحين لها ونثر الورود على الطريق اجلالا لها .. اليوم ترحل الآلاف من جنودها جثثا الى موطنها وبعد ان حدد للعملية بأنها لن تستغرق العام.. اليوم نحن على ابواب العام الثالث.

فتخيل كم من جندي غربي مات وكم عدد المصابين وهو رقم مخيف لايمثل ما يعلن عنه سوى١٠٪ فقط، وكم من اموال صرفت بالتأكيد مصادرها من آبار نفط العراق والحسبة أكبر مما تتخيل.. مشكلة الغرب انه غير مدرك ان العربي ارخص ما عنده حياته أمام استباحة وطنه وغير مدرك أن الشرق الاوسط له حسابات معقدة وليس (مزرعة رعاة للبقر) وغير مدرك ان المصالح التي لاحت في الأفق لايمكن ان يتحقق منها إلا النزر اليسير وغير مدرك انه حول أمل الخلاص من النظام السابق الى امل الخلاص منه كمحتل لأنه ببساطة لايعرف عن طبيعة الشرق شيئا فارتباكه يتزايد يوما بعد آخر فأمامه أمران لاثالث لهما، الانسحاب السريع (الهروب) أو البقاء في المطحنة اليومية.

وجهة نظر

«خير جليس»

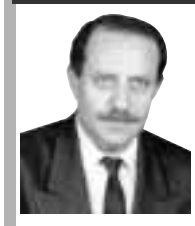

إبراهيم المعلمي

■ قبل أن تغزو الفضائيات منازلنا وتقتحم مضاجعنا، كان الكتاب هو «خير جليس»، وهو الصديق، وهو الملجأ للهروب من حالات الكآبة وأجواء الملل والدواء الأمثل لكل العلل النفسية والروحية والفكرية.

■ بطبيعة الحال، لم تكن هذه الأسباب وحدها هي التي كانت الدافع الأساسي لمجالسة الكتاب، لكن الشغف الكبير للقراءة والتزود بالعلم والمعرفة وتنمية الفكر وتغذية الروح، كانت من السمات التي اتصف بها جيل الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث كانت المكتبات تعج بالشباب والطلاب والمثقفين والباحثين عن المعرفة، وكان هؤلاء – رغم ظروفهم المعيشية القاسية – يقتطعون جزءاً كبيراً من مصاريفهم الشهرية ويخصصونها لاقتناء الجديد من الإصدارات الأدبية والسياسية والتاريخية والفلسفية وغيرها من مجالات العلم والمعرفة.

■ في حين شهدت تلك الفترة زخماً كبيراً في مجال الكتابة والإبداع الثقافي على وجه الخصوص، وكانت الساحة الأدبية اليمنية تزخر وتفخر بكبار أدبائها وشعرائها وبإبداعاتهم المميزة التي كانت تمثل الزاد اليومي للمتطلعين الشباب.

■ ومع الثورة العلمية وتقنية الاتصالات والمعلومات، التي يتسم بها العصر الراهن، واتساع حركة النشر ووسائل الطباعة الحديثة وانتشار الصحف – وهي الوسائل التي توفر كماً هائلاً من المصادر العلمية والأدبية المحلية والعالمية – انحسرت حركة الإنتاج الأدبي والثقافي إلى درجة محبطة، وانحسرت معها الاهتمامات الأدبية، وتوارى الكتاب كأهم مصدر للثقافة.

■ وفي ظل هذه الإمكانيات التقنية والمعلوماتية، التي يفترض أنها تمثل رافداً هاماً للازدهار الثقافي، فإن غزارة هذه المعلومات والمصادر طغى عليها الجانب السلبي في التحصيل والبحث، وأصبحت بمثابة وسائل لتضييع الوقت واجتذاب الشباب نحو آفاق أخرى هي أبعد ما تكون عن الثقافة، بل وسائل للهدم والتجهيل.

almalemi@hotmail.com